ولا نتصوّر حماسة عبد اللطيف بعيدا من هذا التحريف ومختلفا عن عبد الرحمان أيوب في قوله: «نحن إذا أمام اتجاهين أحدهما يطلق الإعراب ويعني به التعليق والعلامة الإعرابية معا، والآخر يقصر الإعراب على العلامات الإعرابية وحدها، ونحن نميل إلى الرأي القائل بأن الإعراب هو نفس الحركات وهو رأي ابن درستويه وابن مالك الذي نسب هذا الرأي إلى المحققين لأننا نرى أن العلامة الإعرابية قرينة من القرائن اللفظية في الجملة غير أنّنا لا نرى ما رأوه من ارتباط الإعراب بالعامل». [1] وهو غير واع أن كسر الارتباط بين الإعراب والعامل يوقعه في ما ذكرنا.

4 - أهمية إجراءات تقطيع النصّ في إثبات تبلور منوال نحوي عربي

بعد أن أثبتنا أن علم النحو عند العرب القدماء لا يعني دراسة الكلم المفردة، وأن الإعراب ليس لفظا بل معنى يستوجبه تركيب الكلم إلى كلم أخرى هي عواملها وفق قوانين كليّة، يكون افتراض وجود منوال نحوي عربي أرجح من عدمه. وقد بقي علينا إثبات وجود هذا المنوال بالاعتماد على الشروط التي حددناها آنفا. وبناء عليه نتساءل إلى أي حدّ وفّق النحاة العرب في إقامة «بنية مجرّدة تشتمل على مكوّنات محدودة العدد قائمة على جملة من الارتباطات المتجانسة».

إن ترجيحنا لوجود منوال نحوي عربي بعد ما قلناه حول حدّ النحو وحدّ الإعراب عند القدماء لا يعني أننا نتغافل عمّا لاحظه المحدثون من عدم تبلور مصطلح الجملة أو إخضاع النحاة العرب دراسة الجملة لدراسة المفردات والنظر إليها بمقتضى مالها من علاقة بالإعراب كما يدل على ذلك تبويب الجمل إلى جمل لها محلّ من الإعراب وجمل لا محلّ لها منه [2]. ولكننا نقول بسبب الاحترازات النظرية الآنفة الذكر، ليس من الحكمة أن ننطلق من المصطلحات رغم تقديرنا لقيمتها للحكم على غياب المفاهيم فمن المعروف في

1 ح. عبد اللطيف العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 162.

2 انظر في هذا العمل القسم الثاني. الفقرة 1 . 1 .